٧٥ شركة نكلت بعقود توريد السكر .. والأمطار تفضح مشروع مدخل الناصرية

□ الناصرية / حسين العامل

في الوقت الذي عزا فيه مستشار وزير التجارة كاظم الحسني أسباب تلكؤ وزارة التجارة في تأمين مادة السكر ضمن مفردات الحصة التموينية للأشهر الماضية والشهر الحالي إلى نكول ٧٥ شركة متعاقدة مع وزارة التجارة على توريد المادة. انتقد مواطنون في مدينة الناصرية الآلية التي تم فيها تنفيذ مشروع توسيع مدخل الناصرية الشمالي، والذي ظهرت عيوب فيه بعد مرور خمسة عشر يوماً فقط على افتتاحه.

وأوضح الحسني خلال لقائه وفدا رفيع المستوى من وزارة التجارة برئيس وأعضاء مجلس محافظة ذي قار:

أن وزارة التجارة اضطرت إلى مصادرة الكفالات المالية لـ ٧٥ شركة محلية لنكولها في عقود تجهيز مادة السكر التي أبرمتها مع وزارة التجارة في المدة الماضية مشيرا إلى أن ذلك تسبب في تأخر تجهيز المواطنين بمادة السكر ضمن مفردات البطاقة التموينية.

وتوقع مستشار وزير التجارة خلال اللقاء الذي جرى مؤخرا وحضرته المدى أن تقوم الجهات الدولية التي تعاقدت معها وزارة التجارة مباشرة بإطلاق الوجبة الأولى من مادة السكر خلال أيار القادم.

وفي رده على سؤال لأحد أعضاء مجلس المحافظة حول الأسباب التي حالت دون وجود خزين استراتيجي من المواد الغذائية قال الحسني:

إن عدم امتلاك وزارة التجارة للتخصيصات المالية الكافية في الفترة الماضية حال دون تأمين خزين استراتيجي من مادة السكر فضلا عن هيمنة وتحكم شركات وجهات دولية بالأسواق العالمية.

وفي سياق مختلف انتقد مواطنون في مدينة الناصرية الآلية التي تم فيها تنفيذ مشروع توسيع مدخل الناصرية الشمالي ، والذي ظهرت عيوب فيه رغم مرور خمسة عشر يوما فقط على افتتاحه.

حيث ابدى مواطنون استياءهم من عملية التنفيذ، و قال عبد الحسين ناصر إن المشروع المنفذ لم يمض على افتتاحه عدة أيام، إلا انه اتلف بصورة واضحة ، من خلال تطاير الحصى وقطع الإسفلت.

ويضيف "فلا نعرف كيف استخدمت هذه المواد فيه وهل خضعت للفحوصات المختبرية" داعيا المسؤولين في المحافظة إلى محاسبة المقصرين.

فيما قال المواطن عباس كاظم انه استبشر بالخير عند تنفيذ المشروع لما يخففه من الزخم المروري شمال مدينة الناصرية، وسرعان ما تلاشى حلمه بفشل المشروع، فلم يمر على الانتهاء منه سوى خمسة عشر يوما لتجد الأتربة والحصى منتشرة عليه.

من جانبه أكدت الحكومة المحلية في ذي قار على لسان المعاون الفني المهندس رحيم الخاقاني إن المشروع تم تنفيذه ضمن موازنة تنمية الأقاليم لعام ٢٠٠٨ وأحيل على شركات محلية وهي شركة الفيض والمثار، وقد تعرض المشروع لعدة توقفات للمشاكل الكثيرة التي حصلت فيه.

من بينها المفراس والرنين والأشعة الملونة

لجنة الصحة في مجلس البصرة: نقص حاد في الأجهزة الطبية.. وغالبية المستشفيات تعاني الإهمال

□ البصرة / عماد كامل

اجهزة طبية في مستشفيات اهلية.. تصوير: ادهم يوسف

تفتقر مدينة البصرة وهي ثاني اكبر مدن العراق تعداداً للسكان إلى ابسط المقومات الخدمية وخصوصا الخدمات الصحية، إذ تعاني اغلب المستشفيات والمراكز الصحية المنتشرة في المدينة من الإهمال وعدم توفر أجهزة طبية ومختبرية حديثة بشكل يناسب الحاجة الفعلية لسكان البصرة، ومن تلك الأجهزة التي تعاني نقصا حادا فيها المستشفيات الحكومية أجهزة المفراس والرنين المغناطيسي وجهاز الأشعة الملونة،بينما تتوفر تلك المعدات والمستلزمات الطبية في المستشفيات والعيادات الأهلية،مما ولدت حالة استغراب واستياء لدى المواطن، في حين الدولة عاجزة عن توفرها.

وهذا ما دفع المستشفيات الأهلية لفرض أسعار مرتفعة على مراجعيها مما يضطر المريض أن يقبل بتلك الضريبة التي أثقلت كاهل المواطن البصري.

الحكومة المحلية في البصرة وعلى لسان عضو لجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة الدكتور حسن خلاطي أوعز النقص الحاد في أجهزة المفراس إلى قلة وجود اختصاص مصور إشعاعي في البصرة،وأضاف : و من المشاكل الصحية التي تعاني منها البصرة مشكلة قلة وجود جهاز (المفراس) وهو جهاز حيوي يحتاج إليه المرضى في معظم الحالات ومنها حوادث السيارات وإصابات الرأس والعمود الفقري وهذه المشكلة تعود إلى مجموعة من العوامل،منها عدم وجود أطباء اختصاص في قراءة الأشعة، فالعدد الموجود في البصرة قليل وغير كاف،وثانيا إن هذه الأجهزة تتعرض بين الحين والأخر إلى مشاكل فنية مستمرة نتيجة للزخم الكبير لعدد المراجعين مما يؤدي إلى تلف بعض الأجزاء الحيوية في هذه الأجهزة،مشيرا الى إن تأمين هذا الجهاز يحتاج إلى إجراءات عديدة معظمها إجراءات روتينية ونحتاج إلى قفزة نوعية للنهوض بالواقع الصحي في مدينة البصرة، وكذلك فأن الوقت المطلوب لإجراء هذه الأشعة يستغرق من ٢٠-٣٠ دقيقة وبالتالي فان هذا الإجراء يخلق نوع من الإرباك ولغرض علاج هذه المشكلة نحتاج إلى مجموعة من الإجراءات ومنها وضع خطة شاملة لزيادة الشعاعيين الفنيين العاملين على هذه الأجهزة وزيادة عدد المصورين الشعاعيين وهذا الاختصاص نادر إذ يتطلب العمل عليه نيل شهادة في الدراسات العليا(الماجستير) وهذا الفرع من الدراسة مفتوح في جامعة بغداد فقط،

لافتا إلى إن الخدمات الصحية في البصرة لا تزال دون المستوى المطلوب ونحن نعمل في ٥٠ ٪ من الخدمات الصحية وحل هذه المشكلة يحتاج إلى ما لا يقل عن عشر سنوات للوصول إلى المستوى الصحي المطلوب.

وعن سبب وجود هذه الأجهزة في العيادات الأهلية وغيابها في المستشفيات الحكومية قال خلاطي من حق أي طبيب اختصاص فتح عيادات خاصة بعد أداء الطبيب واجبه في المستشفى الحكومي ضمن الدوام الرسمي المحدد له، وبطبيعة الحال فان الخدمة الصحية عندما تكون أهلية فإنها تكون بمواصفات جيدة وهذا الحال موجود في اغلب الدول بعكس المستشفيات الحكومية المجانية التي تكون خدماتها اقل كفاءة وجودة،ولكن طموحنا أن يكون هنالك جهاز مفراس في كل مستشفى وخصوصا في المستشفى الذي يكون فيه جراحة الجملة العصبية وهو مستشفى الصدر التعليمي في البصرة وان يؤمن هذا الجهاز لأنه ضروري قبل إجراء أي تداخل جراحي أو دوائي لأي مريض، وهناك مبالغ خصصت لدائرة صحة البصرة من اجل توفير بعض الأجزاء الفنية لجهاز المفراس وقد تم التعاقد مع إحدى الشركات التركية لتزويد هذه الأجهزة.

أما الدكتور رياض عبد الأمير مدير دائرة صحة البصرة فقد أكد إن التخصيصات المالية في القطاع الصحي للمواطن العراقي دون مستوى الطموح إذ تحتاج البصرة إلى ١٩الاف سرير كي تتناسب مع حجم الكثافة السكانية، وفي أحسن الحالات بلغت حصة الفرد العراقي ٧٠ دولار سنويا في حين إن حجم الإنفاق الصحي في سلطنة عمان ٣٥٠ دولار وفي بريطانيا بحدود٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠دولار سنويا للفرد الواحد،كما إن المقياس العالمي للتأمين الصحي هو أن يكون لكل ألف فرد ٣ أسرة وإذا اعتبرنا سكان البصرة بحدود ٣ ملايين فرد فإننا نحتاج إلى ٩٠٠٠ سرير، ودائرة صحة البصرة تعمل الآن بطاقة ٣٦٠٠ سرير فقط وهناك مساع ضمن الخطة الشاملة لتحسين الواقع الصحي في البصرة لإنشاء مركز صحي لكل ١٠ آلاف فرد أي إن البصرة بحاجة إلى ٣٠٠ مركز صحي وألان يوجد في البصرة ١١٥ مركز صحي فقط، وعن مشكلة العطلات الفنية في الأجهزة الطبية أشار رياض إلى تعاقد دائرة صحة البصرة مع شركات مختصة في صيانة الأجهزة التي تحدث أحيانا لمدة يوم أو يومين والشركات تقوم بإصلاحها والأجهزة الجديدة التي ستأتي مرفق معها عقد صيانة لمدة ٥ سنوات.

رئيس لجنة التربية في مجلس نينوى لـ المدى:

نحتاج بناء ١٢٠٨ مدارس لفك الازدواج و٨ آلاف تدريسي وإداري

□ الموصل / نوزت شمدين

ذكر حمير محمود طه رئيس لجنة التربية في مجلس محافظة نينوى، إن المحافظة بحاجة إلى بناء (١٢٠٨) مدارس جديدة، منها (٧٤٦) بناية مدرسة جديدة، لفك الازدواج مع العدد نفسه من المدارس تداوم بشكل ثنائي، وكذلك هناك حاجة إلى بناء(٧٢) مدرسة لفك الازدواج الثلاثي، أي بناية تداوم فيها ثلاثة مدارس وهذا ما يتعلق بالإدارة المتوسطة، وكذلك هناك حاجة إلى بناء(٧٢) مدرسة لفك الازدواج الثلاثي عن (٣٦)مدرسة ابتدائية، وفيما يخص الإعداديات فان هناك حاجة الى بناء(٣١١) بناية مدرسية جديدة لفك الدوام الثنائي والثلاثي عنها.

وأضاف حمير محمود طه في حديث للمدى أمس : ان المناطق التي تشتد فيها الحاجة الى بناء مدارس جديدة هي مدينة الموصل مركز محافظة نينوى، اضافة الى أقضية البعاج وتلعفر وسنجارغرباً، رئيس لجنة التربية أكد على حاجة تربية نينوى إلى تعيين (١٥٠٠) معلم والى تعيين(٧٠٠)مدرس، و(٥٤٠٠)عامل خدمة و(٣٠٠) إداري، (١٠٠) مدرس مهني، مبيناً أن ملاكات تربية نينوى تبلغ في الوقت الحالي (٣٧٨٨٤) موظفا وموظفة، بينهم (٣١٠٠٠) معلم ومدرس.

وفيما يخص حي النهروان، أو ما يطلق عليه (حي التنك) والتي شكلت محافظة نينوى قبل ايام غرفة عمليات من اجل تخفيف العبء عن كاهل مواطنيها، ضمت عدداً من الدوائر الخدمية، هذا الحي وبحسب حمير محمود طه احيل فيه عدد من المشاريع التربوية، نفذ قسم منها والباقي تعثر بسبب تلكؤ المقاولين، وقال بان هناك ثماني مشاريع رئيسية الأول بناء مدرستين (١٨)صف ضمن ميزانية تنمية الأقاليم للعام ٢٠٠٧، وقد تم الانجاز فعليا، وتم بناء جناح من ستة صفوف في مدرسة حلب داخل حي النهروان، وقد أنجز أيضاً وتم تسلمه، وهناك ايضا مشروع ترميم مدرسة الرسل في حي النهروان، وقد انجز وتم تسلمه أيضاً، غير أن هناك مشروعا لبناء مدرسة (١٨) صفا، لم ينفذ منه سوى(٤٠٪)فقط، والعمل فيه متوقف حالياً، رغم الإنذارات المتعددة التي وجهت من تربية نينوى الى الشركة المحال عليها العقد، وهناك إنذار نهائي وجه اليها وفي حال عدم امتثالها سيتم اعادة اعلان المشروع لكي يحال الى شركة اخرى تقوم بتنفيذه، و المشكلة نفسها تتعلق بمدرسة أخرى بـ(١٨) صفا في الحي ذاته، تبلغ نسبة الانجاز(٤٩٪) والعمل متوقف فيها كذلك، رغم تلقي الشركة المنفذة انذارت عدة، وستتخذ بحقها الإجراءات القانونية في حال عدم قيامها بتنفيذ مهامها، وهناك مشروع آخر لإضافة جناح بستة صفوف إلى مدرسة أخرى، لم ينجز منه سوى (٢٪) فقط، لان الإحالة على المقاول جرت في وقت متأخر والعمل فيه مستمر الآن، آخر المشاريع هو ترميم مدرة حلب في حي النهروان ضمن خصص لها المبلغ من ميزانية تنمية الأقاليم ٢٠١٠ سيبدأ العمل في هذا المشروع قريباً.

مصدر في مديرية تربية نينوى ذكر للمدى بان هناك مبالغ خصصت من قبل وزارة التربية أو من قبل ميزانية تنمية الأقاليم أو منحت من قبل المنظمات الإنسانية العاملة في المحافظة، وقال بان الوزارة خصصت مبلغ(٤٢٥٠٠٠٠٠٠) مليار دينار، وتم إضافة مبلغ آخر إليه من التربية ليبلغ المجموع (٥٥١٨٠٠٠٠٠) م ليار دينار رممت به (٤٨٤)مدرسة، كما ان منظمة p r t خصصت(٢٤٨٠٠٠٠٠٠)مليار دينار، رمم بها (١٠٦) مدارس، وخصص من تنمية الأقاليم (٢٧٢٩٠٠٠٠٠٠) مليار دينار، رمم بها (٣٩) بناءً مدرسياً،

وأضاف المصدر بان هذه الأرقام وإعداد المدارس والكادر الوظيفي، يشير بوضوح تام إلى حجم المسؤولية الملقاة على عاتق مديرية تربية نينوى، وأوضح: من هنا برزت الحاجة إلى ضرورة تقسيم الدائرة إلى قسمين، لكي يتم توزيع العمل والمسؤوليات بينهما، وتستطيع التربية أن تتفرغ لمهمة ترتيب الواقع التربوي في محافظة نينوى المترامية الأطراف، وذات السعة السكانية العالية.

البطاقة التموينية مشكلة مستعصية بين النقص والرداءة وعدم انتظام التوزيع

□ بابل / إقبال محمد

تعتبر البطاقة التموينية الآن مشكلة حقيقية للفقراء والمحتاجين في العراق حيث يعاني المواطنون من قلتها وعدم انتظام توزيعها ورداءة المواد الموزعة.

وقالت النائبة حنان الفتلاوي عضو مجلس النواب إن البطاقة التموينية معاناة حقيقية للمواطن من كل أنحاء العراق وانه بحاجة إلى وقفة جدية حول الموضوع حيث نوقشت في مجلس النواب وطلب من الحكومة و تحديدا وزارة التجارة أن تقدم تقريرا مفصلا حول الموضوع وما هي الإشكالات وما هي الإمكانات لحل هذه الإشكالات على اعتبار نحن في مجلس النواب سنقر الميزانية العامة للدولة لسنة ٢٠١١ حيث نحل بعض هذه الإشكالات المالية ويمكن معالجتها من خلال مناقلة بعض الأبواب والتخصيصات حين تحل الإشكالات بزيادة التخصيصات يمكن حل أزمة المواد التموينية.

وأضافت الفتلاوي: أتصور أن هناك عملا جديا حول البطاقة التموينية وان هناك حلولا سريعة من اجل معالجة الإشكالات سوف تدرس في مجلس في مجلس النواب منها قيام مجالس المحافظات باستيراد وتوزيع بعض مفردات البطاقة وكذلك زيادة المبالغ المخصصة للبطاقة التموينية.

الوكيل احمد هادي قال نحن نعاني كثيراً الآن من قلة البطاقة التموينية . نحن وكلاء فقط لتوزيع البطاقة التموينية ونعتمد عليها لتوفير رزقنا ورزق عوائلنا والكثير منا يقوم بإيجار محال تصل إلى أكثر من (٢٠٠) ألف دينار شهرياً.

السؤال أين هي مواد البطاقة التموينية في العراق الجديد – الطحين لم يصل للمواطن منذ الشهر التاسع ولحد الآن والسكر أيضاً والدهن والرز يتبادلان الأشهر وهما من مناشئ غير جيدة ويقوم المواطن ببيعها في الأسواق ليشتري بدلها دهناً ورزاً جديداً هذا إذا حصل عليه.

وأضاف نحن ندفع مبالغ البطاقة التموينية لشركة توزيع المنتجات الغذائية لشهرين وليس لشهر واحد وحسب قول مدير الشركة بأننا نمول ذاتياً ونريد ان ندفع رواتب الموظفين.

وأشار الى ان قراراً صدر بحجب مواد البطاقة التموينية التي لم تسلم للمواطنين العام الماضي وهي كثيرة فقط مواد هذا العام وهي لم نحصل عليها.

وقال : انا استغرب لماذا هذا الهجوم القاسي على خبز الفقراء إما كان الأجدر بالحكومة ان نفكر كثيراً وهي تحاول ان تلغي البطاقة التموينية تدريجياً لان هناك إعدادا كبيرة من الفقراء والمحتاجين يعتمدون عليها .

مبيناً أن الأردن ومصر وغيرها من الدول توزع عليهم مفردات البطاقة التموينية الأساسية.

المواطنة ام احمد أشارت إلى أن البطاقة التموينية انقذت مئات الآلاف من العوائل الفقيرة من الفقر والحرمان والجوع. فقد كانت مفردات البطاقة تزيد من ثمانية مواد والآن قلصت الى خمسة مواد هي حليب الأطفال والسكر والرز والدهن والطحين –والحجة الكلف العالية لاستيراد مفردات البطاقة التموينية والتي تكلف الدولة المليارات من الدولارات اين هي مفردات البطاقة التموينية أنا لم أتسلم الطحين منذ الشهر التاسع واغلب المواد الغذائية للسنة الماضية.

هذا العام تسلمنا فقط الدهن والرز غير الجيد وعرفت أن بعض المناطق لم تتسلم هذه المواد لا نعرف السبب ولكن اعتقد ان الفساد الاداري والمالي هو السبب.

وتساءل مصطفى كامل أين هي مفردات البطاقة التموينية؟ نحن شعب فيه نسبة الفقر والبطالة كثيرة. وكان المفروض في الحكومة الاتحادية أن تعمل على تعزيز مفرداتها وتوزيعها بكل يسر وسهولة.

وأضاف أن مادة الطحين لم توزع منذ أكثر من أربعة أشهر لقد اشتقنا لرغيف الخبز المصنوع في البيت بدلاً من الصمون الذي نشتريه كل يوم.

وبسبب عدم توزيع الطحين أصبح في كل محلة ومنطقة عشرات الأفران والمخابز لتلبية احتياجات الناس وبأسعار عالية وأوزان قليلة.

اما المواطن سامر جاسم أكد أن عدم توزيع مفردات البطاقة التموينية سبب ارتفاعا حاداً من أسعار الطحين والمواد الغذائية مثل السكر أصبح يباع بأكثر من ألف ونصف دينار للكيلو الواحد وكذلك الدهون والزيوت ارتفعت أسعارها. وهذا سبب إرهاقاً وضرراً لفئات الشعب الفقيرة والمعدومة مثل الأرامل والمطلقات لأنهم لا يستطيعون شراء المواد بكلف عالية.

المواطن تحسين عامر قال أين مجلس النواب وأعضاؤه من معضلة البطاقة التموينية أما كان الأجدر بهم وهم يمثلون ابناء العراق أغنياء و فقراء أن يخصصوا جلسة استثنائية لدراسة موضوع مفردات البطاقة التموينية وايجاد الحلول اللازمة لها ولماذا قلصت ولماذا بعض مفرداتها لم توزع العام الماضي. اين يذهب الفقراء والعوائل المحتاجة؟.

لان البطاقة كانت لهم صمام أمان لحياتهم.

وقالت سامية احمد أكدت أن مفردات البطاقة التموينية هي سند للعوائل الفقيرة ولكن للأسف منذ سنوات أصبحت البطاقة كابوساً لهم يدفعون مبالغ لحصة كاملة ويأخذون مادة او مادتين.

ويتكرر هذا كل شهر، ان بعض مواد البطاقة التموينية للعام الماضي مثل الطحين والسكر لم توزع عليهم وكذلك الدهن . إما الطحين والسكر فقط نسمع به ولانحصل عليه .

مواد غذائية

الانتهاء من مسح عن الواقع الغذائي في البلاد الشهر المقبل

□ بغداد / المدى

قال المتحدث الرسمي لوزارة التخطيط الاتحادية عبد الزهرة الهنداوي امس، أن الوزارة ستنتهي في بداية اذار المقبل من مسح يركز على الواقع الغذائي في البلاد.

واضاف الهنداوي إن وزارة التخطيط ومن خلال الجهاز المركزي للاحصاء والمعلومات ستنتهي في العاشر من اذار المقبل من عملية احصاء المعرفة والتي شملت ثلاثة محاور ابرزها المحور الغذائي وتأثير البطاقة التموينية على الواقع المعيشي في البلاد".

واعلنت وزارة التجارة في الرابع من الشهر الجاري عن تشكيل "خلية أزمة " لمعالجة مفردات البطاقة التموينية في المحافظات والمناطق التي تعاني من عدم وصول مفردات البطاقة التموينية.

وأضاف أن " المحور الثاني من الاحصاء يركز على مؤشرات النمو الديموغرافية للفرد العراقي والتي تركز بشكل اكبر على الصحة والتعليم والتواصل الاجتماعي بين الافراد".

وتابع الهنداوي أن "المحور الثالث يركز بشكل اكبر على الواقع والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ومدى تأثير الديمقراطية على الحياة العامة في البلاد".

وأشار الى أن"هذا المسح سيكون بمثابة قاعدة بيانات مهمة عن الواقع الغذائي والاجتماعي والسياسي في البلاد بالنسبة للمؤسسات الحكومية في البلاد".

وكان عدد من المحافظات قد شهد الاسوع الماضي مظاهرات مطالبة بتوفير مفردات البطاقة التموينية .

وتأخرت وزارة التجارة في تسليم مفردات البطاقة التموينية في هذه السنة في اغلب المحافظات لأسباب تصفها بـ"الفنية".

وقطعت الحكومة في وقت سابق مفردات البطالة التموينية عن كبار الموظفين وأصحاب الدخول المالية الكبيرة بهدف توفير الأموال اللازمة لتجهيز المواطنين بحصة كافية.

يذكر أن التخصيصات المالية للبطاقة التموينية في موازنة عام ٢٠١٠ بلغت ٣ ترليونات و ٥٠٠ مليار دينار(نحو٢،٩ مليار دولار).

واستبعدت وزارة التجارة إلغاء توزيع مفردات البطاقة التموينية خلال عام ٢٠١١، مؤكدة أن لديها خطة جديدة للنهوض بالجودة الغذائية لمفردات البطاقة.

وتشكو وزارة التجارة من قلة التخصيصات المالية لها الامر الذي يعيق وصولها في وقتها المحدد.

وكان مجلس النواب العراقي قد ناقش في ٢٣ تشرين الثاني الماضي واقع توزيع مفردات البطاقة التموينية وحذر الحكومة من مغبة إلغاء توزيعها بذريعة الالتزامات الاقتصادية الدولية.

وتؤكد وزارة التخطيط أن أحد ابرز معوقات النهوض بالواقع الاقتصادي في البلاد استمرار الحكومة العمل بنظام توزيع مفردات البطاقة التموينية بعد سبع سنوات على التغيير السياسي في البلاد .

واعلنت وزارة التجارة انها انتهت من اعداد خارطة طريق جديدة لتوزيع مفردات البطاقة التموينية تؤكد على ضرورة اعطاء اولوية للطبقات الفقيرة في البلاد.